

المبسوط في فقه الإمامية

[254] أو الثلث أو الربع أو أقل منه أو أكثر كان ذلك جائزا عندنا ، وفيه خلاف (1) دليلنا إجماع الفرقة والأخبار عن النبي ودلالة الأصل، ومقال لا يجوز قال إذا زارع رجلا فعمل كان الزرع لصاحب البذر، لأنه عين ماله، فإن كان البذر لرب الأرض فالزرع له، وعليه أجره المثل للأكار، وإن كان البذر للأكار فالزرع له، وعليه أجره المثل لرب الأرض عن أرضه، وإن كان البذر لهما فالزرع لهما ولصاحب الأرض أن يرجع على الأكار بنصف أجره أرضه، وللأكار أن يرجع على رب الأرض بنصف أجره عمله، فإن تساوى الحقان تقاسما، وإن اختلفا تقاسما فيما تساويا فيه، ويرجع صاحب الفضل على صاحبه بالفضل. فإذا أراد رب الأرض والأكار أن يخرج الغلة على الحقين ويثبت على الملكين فإن رب الأرض يكتري نصف عمل الأكار ونصف عمل فدانه وآلته، بنصف منفعة أرضه ويراعي في ذلك الشرايط التي تراعى في الإجارة من مشاهدة الأرض والفدان وغيره ويضرب المدة كذلك حتى يصير العمل معلوما بتقديرها ويكون البذر بينهما نصفين فيكون الأكار عاملا في جميع الزرع في نصفه لنفسه، وفي النصف لصاحب الأرض، وإن أراد أن يكون البذر من أحدهما فإن جعلناه من صاحب الأرض اكترى نصف عمل الأكار ونصف منفعة آله بنصف منفعة أرضه وينصف البذر وإن جعلناه من الأكار اكترى الأكار من رب الأرض نصف منفعة أرضه بنصف عمله وعمل آله [وينصف آله] ونصف البذر، وإن أراد أن يكون للأكار ثلث المنفعة اكترى رب الأرض منه ثلثي عمله بثلث منفعة أرضه وثلث بذره، وإن كان البذر من الأكار اكترى بثلث منفعة أرضه ثلثي عمله وعمل آله وثلثي البذر وعلى هذا الترتيب فيما قل أو كثر، ويكون هذا إجارة _____ (1) أجازته في الصحابة على عليه الصلاة والسلام وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي خبيب بن الارت، وفي الفقهاء ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق، ومنعه ابن عباس وعبد الله بن عمر وأبو هريرة، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو ثور.